### مكاسب المعدن النفيس ارتفعت إلى أكثر من 30٪ منذ بداية العام

# الذهب يحطم الأرقام القياسية.. الأونصة تخطت 3500 دولار

وكالات: قفزت أسعار الذهب، أمس، إلى مستوى قياسي جديد، متجاوزة الرقم القياسي السابق المسجل في أبريل، وذلك عقب إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب رسوم «يوم التحرير»، لترتفع بذلك مكاسب المعدن النفيس إلى أكثر من 30٪ منذ بداية العام.

ويواصل الذهب الفوري مساره الصعودي، إذ ارتفع بنسبة 0,9٪، ليصل إلى 3508,70 دولارات للأونصة خلال التعاملات المبكرة في آسيا، قبل أن يتراجع قليلا إلى 3497 دولارا، مؤكدا مكانته بوصفه أصلا استثماريا آمنا في ظل تنامي حالة عدم اليقين العالمي. كما أسهم تنوع محركات الطلب مؤخرا في تعزيز استخدام الذهب أداة للتحوط من فقدان القوة الشرائية بفعل التضخم، بالإضافة إلى دوره التقليدي بوصفه منافسا غير مدر للعائد أمام سندات الخزانة الأميركية وصناديق أسواق المال.

#### العوامل الاقتصادية

يعزو الخبراء هذا الصعود المتسارع في أسعار الذهب إلى حزمة من العوامل الاقتصادية المتشابكة، على رأسها ضعف الدولار الأميركي، الذي يزيد جاذبية الذهب للمستثمرين الدوليين، كونه يصبح أرخص بالعملات الأخرى. كما تلعب توقعات خفض أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي دورا محوريا في دعم الأسعار، إذ يقلل خفض الفائدة من تكلفة الفرصة البديلة لامتلاك الذهب، ويعزز الطلب عليه. ويقدر المتعاملون حاليا احتمالية خفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في ختام اجتماع السياسة النقدية يوم 17 سبتمبر بنسبة تقارب 90٪، وفقا لأداة «فيد ووتش». وإلى جانب ذلك، أسهمت التوترات الاقتصادية والتجارية العالمية، بما في ذلك السياسات الأميركية القائمة على الرسوم والتعريفات، في تغذية المخاوف بشأن النمو الاقتصادي العالمي، ما دفع المستثمرين إلى البحث عن الملاذات الآمنة مثل الذهب.

#### البنوك المركزية

وتواصل البنوك المركزية حول العالم تعزيز حيازاتها من الذهب لدعم احتياطياتها في مواجهة تقلبات الأسواق والضغوط الواقعة على الدولار. وتشير التوقعات إلى أن مشتريات البنوك المركزية قد تبلغ نحو 900 طن في 2025، مدفوعة بالظروف الاقتصادية العالمية وتوسع حيازات المستثمرين، ولاسيما عبر صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (ETFs) ومن الصين. ورغم أن مشتريات البنوك المركزية تجاوزت 1000 طن لـ 3 سنوات متتالية، فإن الاتجاه الهيكلي يؤكد استمرار النمو في 2025 و2026، في إطار مسار تدريجي نحو التنويع بعيدا عن الدولار الأميركي، وإن كان بوتيرة معتدلة.

#### الضغوط السياسية

تزايدت المخاوف بشأن استقلالية مجلس الاحتياطي الفيدرالي في ظل ضغوط الرئيس ترامب على رئيسه جيروم باول، ومحاولاته للإطاحة بالحاكمة ليزا كوك، مما أثار قلق المستثمرين من أن أي خفض لأسعار الفائدة تحت وطأة هذه الضغوط قد يقود إلى تسارع معدلات التضخم. وأوضح رئيس استراتيجية السلع في «ماكواري»، ماركوس غارفي، أن «تحدي الرئيس ترامب العلني لاستقلالية (الاحتياطي الفيدرالي)، إلى جانب العجز الكبير في الموازنة الأميركية، يشكلان عوامل رئيسية تدفع الذهب إلى الارتفاع في الوقت الراهن»، كما أضاف مدير استراتيجية السلع في بنك «بي إن بي باريبا»، ديفيد ويلسون، أن «تصاعد مستويات عدم اليقين الاقتصادي يعزز جاذبية الذهب بوصفه أصلا آمنا، وأن جميع العوامل تهيئ بيئة مثالية لصعود الأسعار».

#### الجيوسياسية العالمية

لم تقتصر العوامل الداعمة لصعود الذهب على الجوانب الاقتصادية والسياسية الداخلية، وإنما امتدت إلى الساحة الجيوسياسية العالمية. فقد لعبت سياسات ترامب والتوترات الدولية دورا محوريا في تعزيز الطلب على المعدن النفيس، إذ أدت انتقاداته المتكررة لـ «الاحتياطي الفيدرالي» إلى تراجع ثقة المستثمرين في الأصول المقومة بالدولار، في حين أسهمت النزاعات الدولية، خصوصا الحرب الروسية – الأوكرانية وتعثر محادثات السلام، في رفع الطلب على الذهب بوصفه ملاذا آمنا. وأكد مدير الأبحاث في «بي بي سي»، أدريان آش، أن «الارتفاع في أسعار الذهب خلال الأشهر الأخيرة مرتبط بشكل مباشر بالسياسات الأميركية وتأثيرها على الساحة الجيوسياسية والتجارة العالمية»، مشيرا إلى أن الانتخابات الأميركية الماضية كانت الشرارة الأولى لتصاعد المخاطر التي دفعت المستثمرين نحو الأصول الآمنة.

## المكاسب السنوية والتوقعات المستقبلية

سجل الذهب ارتفاعا بنسبة 27٪ خلال عام 2024، متجاوزا حاجز 3000 دولار للأونصة لأول مرة في مارس، وسط تصاعد القلق حيال السياسات التجارية الأميركية. ويتوقع كبير محللي السوق في «كيه سي إم تريد»، تيم ووترر، أن تمتد الأسعار لتصل إلى 3600 دولار، وربما أكثر بحلول نهاية العام، إذا نفذ «الاحتياطي الفيدرالي» سلسلة من التخفيضات في أسعار الفائدة. كما أضاف أن استمرار الأزمات الجيوسياسية سيبقي على الضغوط الصعودية تجاه المعدن النفيس.

وتشير أبحاث «جي بي مورغان» إلى أن متوسط سعر الذهب قد يبلغ 3675 دولارا للأونصة بحلول الربع الأخير من عام 2025، مع توقعات بارتفاعه إلى 4000 دولار بحلول الربع الثاني من عام 2026، وهو ما يعكس ثقة متزايدة في استمرار الزخم الصعودي للذهب خلال المدى المتوسط.

### التزاماً منها بتطبيق أعلى المعايير الدولية

# «المتحدة لإدارة المرافق» تجدد شهادة الآيزو للمرة الثانية

إبراهيم عبداللطيف

في إطار استراتيجيتها الرامية إلى ترسيخ مكانتها كأحد أبرز مزودي خدمات إدارة المرافق في الكويت، سجلت الشركة المتحدة لإدارة المرافق (UFM) إنجازا جديدا بتجديد شهادة الآيزو ISO 41001:2018 لنظام إدارة المرافق المتكاملة، وذلك للمرة الثانية، ويؤكد هذا الاعتماد العالمي التزام الشركة بتطبيق أعلى المعايير الدولية في مجالات الخدمات المساندة والصيانة وإدارة العقارات وخدمات دعم الأعمال. وأفادت الشركة المتحدة لإدارة المرافق (UFM) بأن تجديد شهادة الآيزو جاء بعد اجتياز الشركة تدقيقا خارجيا شاملا أثبت كفاءة إجراءاتها التشغيلية والفنية، وقدرتها على التطوير والتحسين المستمر بما يضمن تقديم خدمات متقدمة وعالية الجودة لعملائها، ويعكس هذا الإنجاز استمرارية كفاءة الشركة التشغيلية والتزامها بتطبيق أعلى المعايير العالمية في تقديم حلول إدارة المرافق المتكاملة.

وبهذه المناسبة، صرح الرئيس التنفيذي بالإنابة في الشركة المتحدة لإدارة المرافق (UFM) إبراهيم عبداللطيف على هذا الإنجاز قائلا: يشكل التزامنا بالجودة والاستدامة ركيزة أساسية في استراتيجيتنا، ويعد المحرك الرئيسي لتقديم تجربة متكاملة في إدارة المرافق تلبي تطلعات عملائنا وتواكب احتياجاتهم المتجددة، ويؤكد تجديد شهادة ISO 41001:2018، الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، كفاءة منظومتنا التشغيلية وجودة خدماتنا، وهو ما يعزز ثقة العملاء ويدعم مسيرة النمو المستدام لأعمالنا.

وأضاف قائلا: انطلاقا من شعارنا «مرفقك أولويتنا»، نضع العميل دائما في قلب عمليات التطوير والتحسين التي نقوم بها على مستوى الأنظمة والخدمات، بما يضمن المحافظة على مرافقه، وتعزيز مستوى الثقة، وإطالة العمر التشغيلي لأصوله، بما يتيح له تحقيق تطلعاته بكفاءة أكبر.

وشدد عبداللطيف على أن تجديد شهادة الآيزو يشكل إنجازا يعزز من تنافسية الشركة المتحدة لإدارة المرافق في السوق الكويتي والإقليمي، حيث يضاف هذا الاعتماد إلى رصيدها الحافل من الشهادات العالمية التي نجحت في الحصول عليها على مدى السنوات الماضية، موضحا أن الشركة تعد من بين قلة من مزودي الخدمات في الكويت ومنطقة الخليج الذين تمكنوا من الحفاظ على هذه الاعتمادات لعدة دورات متتالية، وهو ما يعكس ريادتها في القطاع والتزامها الراسخ بأعلى معايير الحوكمة والانضباط التشغيلي والتميز الخدمي.

# ماسك يتوقع أن تستمد «تسلا» 80٪ من قيمتها من روبوت «أوبتيموس»

العربية: قلل إيلون ماسك من أهمية أعمال شركة «تسلا» في مجال السيارات بشكل غير مسبوق، مفضلا الروبوتات الشبيهة بالبشر التي لاتزال قيد التطوير، والتي لاتزال بعيدة عن تحقيق الإيرادات.

وقال ماسك الرئيس التنفيذي لشركة «تسلا» إن الشركة ستستمد نحو 80٪ من قيمتها من روبوتات «أوبتيموس» الشبيهة بالبشر، بحسب تقرير لوكالة «بلومبيرغ».

و«أوبتيموس» هي مبادرة الروبوتات التي روج لها ماسك لأول مرة قبل أربع سنوات.

وجاء توقع ماسك هذا بعد وقت قصير من نشر «تسلا» لأحدث نسخة من الخطة الرئيسية، وهي بيان رسمي للشركة يحدث باستمرار حول خططها، وذكرت الشركة في هذه النسخة الروبوتات لأول مرة.

وقالت «تسلا» في الخطة الرئيسية إن روبوت «أوبتيموس» يغير ليس فقط تصورنا عن العمل نفسه، بل أيضا مدى توافره وكفاءته، ويمكن الآن إنجاز الوظائف والمهام المملة أو الخطرة بوسائل أخرى.

وبهذه الطريقة، تكمن مهمة «أوبتيموس» في إعادة الوقت للناس للقيام بما يحبونه.

لكن في الواقع، لا يزال روبوت «أوبتيموس» غير متاح للمستخدمين حتى الآن، كما أن مستوى الاستقلالية الذي يزعم أنه يتمتع به هو أمر مشكوك فيه، استنادا إلى وقائع سابقة، حيث استخدمت الشركة أشخاصا للتحكم في روبوتات «أوبتيموس»» ظهرت خلال حدث نظمته «تسلا»، بحسب موقع Mashable.

وليس من المعروف بعد مدى كفاءة روبوت «أوبتيموس» أو كم ستكون تكلفته، وقد تكون لدى «تسلا» خطط كبيرة لهذا الروبوت، لكن «الخطة الرئيسية» الأخيرة لا توضح هذه الجزئية.

# المليارديرالأميركي راي داليو يحذر من أزمة ديون وتدخل ترامب في القطاع الخاص

حذر الملياردير الأميركي، راي داليو، مؤسس صندوق التحوط «Bridgewater Associates»من أن الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب تنجرف نحو نمط سياسي شبيه بالثلاثينيات يتسم بالقيادة الأوتوقراطية القوية وتدخل الدولة في القطاع الخاص، مشيرا إلى أن اتساع فجوات الثروة وتراجع الثقة يقود إلى سياسات أكثر تطرفا.

وأشار داليو في مقابلة مع صحيفة «فاينانشال تايمز» إلى أن قرار ترامب بالاستحواذ على 10٪ من أسهم شركة صناعة الرقائق «إنتل» أكبر مثال على قيادة أوتوقراطية تتدخل في القطاع الخاص.

وأكد أن معظم المستثمرين يلتزمون الصمت خوفا من انتقام ترامب إذا وجهوا انتقادات علنية للرئيس.

وألمح داليو إلى أن استقلالية الاحتياطي الفيدرالي باتت مهددة بعد إقالة ترامب أحد أعضائه وترشيح حليف مقرب له، وهو ما قد يضعف الثقة بقدرة البنك المركزي على حماية قيمة الدولار ويجعل الأصول المقومة به أقل جاذبية.

ونبه إلى أن العجز المالي الضخم قد يقود إلى أزمة ديون خلال نحو 3 سنوات، وسيكون الفيدرالي بين خيارين: السماح بارتفاع الفائدة مع خطر أزمة تخلف عن السداد، أو طباعة الأموال لشراء الدين، وفي الحالتين سيتضرر الدولار.

### استمرار القراءة قرب هدف «المركزي» الأوروبي يرجّح تثبيت الفائدة

# التضخم يرتفع بمنطقة اليورو إلى 2,1٪ في أغسطس

ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو بمعدل طفيف بلغ 2,1٪ في أغسطس، وظل قريبا من هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2٪، مما يعزز على الأرجح توقعات السوق ببقاء أسعار الفائدة دون تغيير على المدى القريب.

وصعد معدل التضخم في الدول العشرين التي تستخدم عملة اليورو إلى 2,1٪ الشهر الماضي، مقارنة بـ 2,0٪ في يوليو، متجاوزا بقليل توقعات 2,0٪ في استطلاع أجرته «رويترز»، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأغذية غير المصنعة وتراجع طفيف في تأثير انخفاض تكاليف الطاقة، وفقا لبيانات «يوروستات» يوم أمس.

واستقر معدل التضخم الأساسي، الذي يحظى بمتابعة دقيقة، ويستثني أسعار الأغذية والوقود، عند 2,3٪، متجاوزا توقعات انخفاضه إلى 2,2٪.

تؤكد الأرقام توقعات البنك المركزي الأوروبي بتذبذب التضخم حول المستوى المستهدف حتى نهاية العام، حيث عوض تباطؤ تضخم السلع واعتدال أسعار الطاقة النمو القوي في أسعار المواد الغذائية والخدمات، وفق (رويترز).

وكان هذا الهدوء النسبي في ارتفاع الأسعار السبب وراء توقع الأسواق استقرار أسعار الفائدة خلال الفترة المتبقية من العام، حتى وإن كان من المرجح أن يناقش صانعو السياسات ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التيسير النقدي، بالإضافة إلى التخفيضات السابقة في أسعار الفائدة بنقطتين مئويتين منذ منتصف عام 2024. قد يتسارع هذا النقاش في أوائل عام 2026، حيث من المتوقع أن يقل نمو الأسعار عن المستوى المستهدف، وإن كان ذلك مؤقتا.

وذكرت عضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي إيزابيل شنابل أمس الثلاثاء أن مخاطر التضخم تميل في الواقع نحو قراءات أعلى، وأنها لا ترى أي خطر من أن يتعثر نمو الأسعار دون المستوى المستهدف، نظرا لسلامة النمو الاقتصادي، ولكون الاضطرابات التجارية ستفرض ضغوطا تصاعدية على التكاليف.

وقالت شنابل لـ«رويترز»: من المهم الإقرار أنه لا يمكننا ضبط التضخم بحيث يكون دائما عند 2٪ في عالم معرض للصدمات، لكن يمكننا تحمل انحرافات معتدلة في التضخم عن المستوى المستهدف في أي اتجاه. ويبدو أن صانعي سياسات آخرين أقل ثقة في التوقعات، ويواصلون مناقشة إمكانية المزيد من التيسير النقدي بشكل علني.

وسيعقد البنك المركزي الأوروبي اجتماعه التالي في 11 الجاري، ويتوقع الاقتصاديون بأغلبية كبيرة عدم حدوث تغيير في سعر الفائدة على الودائع البالغ 2٪.

### 10 دول تستهلك 61٪ من النفط عالمياً.. والنسبة ترتفع إلى 80٪ مع أكبر 20 دولة

# قائمة الدول الأكثر استهلاكاً للنفط.. أميركا في الصدارة بـ 19 مليون برميل يومياً

أرقام: تعد الولايات المتحدة الأميركية أكثر دول العالم استهلاكا للنفط بمعدل بلغ 19 مليون برميل يوميا في عام 2024، بنسبة تراجع طفيفة قدرها 0,1٪ عن العام السابق، لتشكل ما يصل إلى 18,7٪ من الإجمالي العالمي، وفقا لبيانات معهد الطاقة.

وشكل قطاع النقل نحو 70٪ من الاستهلاك الأميركي، أما الاستخدام الصناعي فبلغ 24٪ تقريبا، ووصلت حصة الاستخدام السكني والتجاري إلى 3٪.

وفي المرتبة الثانية عالميا جاءت الصين بمعدل استهلاك 16,4 مليون برميل يوميا، لكن استهلاك الفرد بها من النفط يقل عن خمس نظيره في أميركا، ولتعويض ذلك تعتمد على الفحم بصورة أكبر. وفي المرتبة الثالثة جاءت الهند التي من المتوقع أن تقود نمو الطلب على النفط حتى عام 2030 نظرا لقوة اقتصادها.

وارتفع الاستهلاك العالمي للنفط بمعدل 0,7٪ في عام 2024، وعلى الرغم من تباطؤ النمو وتزايد الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، لا يزال النفط المصدر الرئيسي للطاقة عالميا.

وشكلت أكبر 10 دول استهلاكا للنفط حصة نحو 61٪ من الاستهلاك العالمي، وتزيد تلك النسبة إلى 80٪ بين أكبر 20 دولة.

وفي التفاصيل، جاءت الولايات المتحدة في صدارة قائمة الدول الأكثر استهلاكا للنفط بمعدل 19 مليون برميل يوميا بما يمثل 18,7٪ من الإجمالي العالمي، تلتها الصين باستهلاك يبلغ 16,4 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 16,1٪ من الإجمالي. وجاءت الهند في المرتبة الثالثة باستهلاك 5,6 ملايين برميل يوميا (5,5٪)، ثم السعودية رابعة بمعدل 4,0 ملايين برميل (3,9٪)، تليها روسيا باستهلاك 3,8 ملايين برميل (3,8٪)، ثم اليابان سادسة باستهلاك 3,2 ملايين برميل (3,2٪). وفي المراتب السابعة إلى العاشرة جاءت كوريا الجنوبية (2,9 مليون برميل بنسبة 2,9٪)، البرازيل (2,6 مليون برميل بنسبة 2,5٪)، كندا (2,3 مليون برميل بنسبة 2,3٪)، وأخيرا ألمانيا باستهلاك 2,1 مليون برميل يوميا بما يمثل 2٪. أما المراتب من الحادية عشرة حتى العشرين، فتوزعت بين إيران (2 مليون برميل بنسبة 1,9٪)، المكسيك (1,9 مليون برميل بنسبة 1,8٪)، إندونيسيا (1,6 مليون برميل بنسبة 1,6٪)، سنغافورة (1,5 مليون برميل بنسبة 1,5٪)، فرنسا (1,4 مليون برميل بنسبة 1,3٪)، ثم كل من المملكة المتحدة، إسبانيا، إيطاليا وتايلند التي سجلت استهلاكا متقاربا تراوح بين 1,3 و1,2 مليون برميل يوميا بنسبة تتراوح بين 1,2٪ و1,3٪، في حين حلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة العشرين باستهلاك بلغ 1,2 مليون برميل يوميا بنسبة 1,2٪.